



بعدها انسحبت سوريا

قد يفهم المرء ألا يحتفل اللبنانيون احتفالاً شعبياً حاشداً بنهاية عهد الوصاية، كونهم اعتبروا الامر محسوماً بعدما نزلوا الى الشوارع واحتلوا الساحات. وقد يفهم المرء ايضاً ان تضطر المعارضة الى التعايش مع رئيس حكومة ليس منها وحكومة نصفها من الوزراء الذين كانوا قبل حين في المقلب الآخر. وقد يفهم المرء كذلك ان تتعامل المعارضة بشيء من الليونة مع رئيس للمجلس يقف على طرف نقيض معها.

ولكن ما لا يفهمه احد هو ان يتصرف الجميع وكأن الصفحة الجديدة التي افتتحتها نهاية عهد الوصاية لا تملئ عليهم، معارضين وموالين، تغييراً جذرياً في مقاربتهم الشأن العام، وهو التغيير الذي لا تظهر سوى دلائل قليلة ومتفرقة على امكان حصوله.

هكذا، لم تعط جلسة مناقشة البيان الوزاري انطباعاً أن صورة الحياة السياسية في لبنان تبدلت بعدما انسحبت سوريا منه. ربما كان على موالى الحكم البعثي سابقاً ان يتحلوا بشيء من الروح الرياضية فيبدأوا بالاعتراف للمعارضة بانتصارها ويتبؤوه كانتصار لجميع اللبنانيين. ربما كان على المعارضين ان يكونوا اكثر ثقة بأن ما انجزوه يستتبع تذكير زملائهم بأن الاستقواء بغالبية برلمانية موروثه من عهد الهيمنة ليس الوسيلة الفضلى لتأسيس لبنان الجديد. لكن المؤكد، في اي حال، هو ان رئيس مجلس النواب لا يرى لبنان جديداً في الافق، فبقي هو هو، بعد نهاية الوصاية كما قبلها، وكأن شيئاً لم يكن، وكأنه مصرّ على ان يظل زعيم فريق وليس الرجل الثاني في الدولة. ان يكون لبنان بلداً توافقياً، فهذا امر لعله محمود. ان تحصل الحكومة على الثقة من معظم الكتل، على رغم الاصطفاك الاستقلالي الذي ولده التمديد القسري لرئيس الجمهورية المنتهية ولايته وعززه اغتيال رفيق الحريري، فهذا امر لم يعد منه مهرب. الا ان التوافق لا يعني ان تغيب الشفافية مثلما تغيب الآن فيما لبنان على باب صفحة جديدة. ليست المسألة في المبدأ فحسب، بل هي تطاول الآلية التي يفترض ان تفتح الصفحة الجديدة المرجوة، اي قانون الانتخاب. فغياب الشفافية هنا يهدد بفتح جراح كانت بدأت تندمل.

المعادلة بسيطة: كانت العودة الى قانون ١٩٦٠ ممكناً حسابياً وسياسياً قبل اغتيال الحريري لأن مشروع القانون، الذي اقتنع معظم اطراف السلطة آنذاك انه يحد من خسارتها، كان يتمتع بتأييد كتل في الموالاته تسيّرهما كلمة السر بالاضافة الى تأييد كتل المعارضة مجتمعة.

اما وقد انهارت "وحدة الموالاته" وغابت كلمة السر ومن كان يعطيها، فقد صار شبه مستحيل تجميع الغالبية نفسها، خصوصاً ان الوقت يدهم الجميع. ولا يعدل في الامر ان تبقى المعارضة موحدة ام لا. ولما كان معظم اقطاب هذه المعارضة لا يستسيغون مبدأ النسبية، مع العلم ان الاخذ به لا يحد من حجم انتصارها على المستوى الوطني، وان انعكس هنا وهناك على "اقتطاعات" محلية، فيما ترفض بقايا الموالاته، في المقابل، البحث في تقطيع انتخابي جديد، لم يبق في المدة المتاحة الا القانون السيئ لعام ٢٠٠٠. النتيجة قطعاً غير مرضية، لكنها قد تبقى افضل من التمديد لمجلس النواب الى ان يتم توافق مستبعد او تعقد صفقة ما.



أين المشكلة إذا؟ المشكلة هي ان المعارضة لم تكلف نفسها عناء شرح هذه المعطيات ولا حتى بحثها في اجتماع عمومي، فسادت محاكمة النيات وشاع الاعتقاد ان "الصفقة" حصلت بين بعض اطرافها واطراف في الجهة المقابلة. والمشكلة الكبرى ان المعارضة اياها لم تتوافق على قانون جديد (ومطابق للطائف) تستطيع ان تعد ناخبها التزامه واجراء انتخابات مسبقة على اساسه بعد مهلة معقولة، مثلاً سنة او سنة ونصف سنة. غير واقعي؟ ربما، خصوصاً ان معظم الاقطاب منشغلون بالانتخابات الرئاسية، ولا يرون ابعد من بضعة اشهر. لكن المعارضة، لو فعلت ذلك، لكانت صانت وحدتها افضل مما هو حاصل اليوم، وافضل بكثير مما سيحصل غداً. والاهم انها كانت حالت دون الزغل الذي يسمح اليوم لمؤسسة اعلامية كانت قبل اربعة ايام تستهل نشرتها بمقدمة مرسله عبر الفاكس ان تعمد الى تجيش طائفي، تحت بند صحة التمثيل المسيحي. هذا فضلاً عن ان تنفيس بدايات الاحتقان المسيحي كان من شأنه المساعدة على الادراك ان المساوي من تطبيق قانون عام ٢٠٠٠ في ظل موازين القوى الراهنة لا تطاول الناخبين المسيحيين بقدر ما تطاول الناخبين الشيعة. فإزاء المشكلة الكامنة في بشري، التي يمكن حلها بسهولة، تكمن سلبية القانون الكبرى في انه يجدد الاحتكار الذي حظيت به حركة "امل" و"حزب الله" في محافظتي الجنوب، على رغم ان الفصيلين لم يحصلوا معاً، سواء عام ٢٠٠٠ او في ١٩٩٦، الا على اكثر بقليل من نصف اصوات المقترعين الشيعة، فيما ذهبت الاصوات الاخرى سدى. وهذا بالتحديد ما يغذي الاعتقاد بوجود صفقة، وان لم تكن موجودة فعلاً.

اما وقد غابت الشفافية التي كانت قادرة على تبديد الشبهات، فيبقى على المعارضة ان تبدها بطريقة خوضها معركة الجنوب، ولو اقتنعت بأنها خاسرة. وهذا يعني ان يشارك اقطابها جميعاً، وبكل ثقلهم، في الحملة التي سوف تقودها شخصيات خارج توافق الحزبين الشيعيين "الرسميين"، سواء أكانت هذه الشخصيات قريبة من "اللقاء الشيعي اللبناني" الذي اطلق في رعاية السيد محمد حسن الامين الاسبوع الماضي، أم من فصائل اليسار، أم من تيارات اخرى. فعند جمهور المعارضة، وحدها معركة كهذه تضمن الا يذهب احد من المعارضين غداً الى تجديد ولاية الاستاذ نبيه بري اربع سنوات أخرى. وكان عهد الوصاية لم ينته. وكان بيروت لم تمتلئ بمليون ومئتي الف متظاهر في ١٤ آذار. وكان شيئاً لم يكن.

سمير قصير



Id-Reference	05-Pr-000557	
Media	(Support)	HC
Title		بعدها انسحبت سوريا
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٥/٤/٢٩ 29/4/2005
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	نبيه بري - رفيق حريري - محمد حسن أمين
	Locations	لبنان - سوريا
	Dates	قانون ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ - ١٩٩٦
	Themes	لبنان - سوريا - نهاية عهد وصاية - حكم بعثي - معارضة - رئيس مجلس - انسحاب سوريا - انتصار معارضة - حزب بعث - نبيه بري - تمديد رئاسي - اغتيال رفيق حريري - قانون انتخاب - قانون انتخاب ١٩٦٠ - انتخابات - حركة امل - حزب الله - سوريا نظام - قانون ٢٠٠٠ - لقاء شيعي لبناني - اتفاق طائف - انتخابات رئاسية - تظاهرة ١٤ آذار - وصاية لم تنتهي
Subject		